منهجُ عليّ بنِ عيسى الرَّبَعيّ (420هـ) في توظيفِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ

The Approach of Ali Bin Issa Al-Rab'i (420AH) in Inferring poetry

محمد حمدالله عبدالله الحياري [1] ناصر إبراهيم النعيمي [2]

Muhammad Hamdalla Abdalla Alhyari [1] Naser Ibrahim Aln'aimi [2]

10.15849/ZJJHSS.240330.05

الملخص

تعالجُ هذه الدِّراسةُ منهجَ عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ (420هـ) في توظيفِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ، حيثُ تتناولُ الشَّواهدَ الشِّعريَّةَ والأبياتَ الشِّعريَّةَ والمسائِلَ اللُّغويَّةَ وشرحَ أبياتِ المتنبّي.

أمّا مشكلةُ الدِّراسةِ فتكمنُ في عدمِ وجودِ دراساتٍ وافيةٍ عن هذه القضيّةِ. وأهمّيّةُ دراستِنا جاءتْ في تسليطِ الضَّوءِ على الرَّبَعيّ في بيانِ منهجِهِ في توظيفِ هذه الشَّواهِدِ، واحتجاجِهِ بها. وأمَّا المنهجُ المُتَّبَعُ في هذه الدِّراسةِ فهوَ المنهجُ الوصفيُّ التَّحليليّ.

وقد توصَّلَ البحثُ للنَّتائِجِ الآتية: توظيفُ الرَّبَعيّ للشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ في بيانِ المسائِلِ النَّحويَّةِ، واحتجاجِهِ بشعرِ شعراءِ الطَّبقاتِ الثَّلاثِ الأوَل، وهوَ يوظِّفُ الأبياتَ الشِّعريَّةَ في تفسيرِ اللُّغةِ. واتَّفقَ مع كثيرٍ منَ العلماءِ في رواياتِهِم للشَّواهِدِ أو أحيانًا يخالفُهُم.

الكلمات المفتاحية: عليّ بن عيسى الرّبعيّ، الاحتجاج، الشّواهد الشّعريّة، المسائل اللّغويّة، القياس، الخلاف.

Abstract

This study addresses the methodology of Ali ibn Isa al-Rabii (420 AH) in utilizing poetic evidence, encompassing poetic proofs, verses, linguistic issues, and an explication of Al-Mutanabbi's verses. The study's challenge lies in the lack of comprehensive research on this subject, emphasizing the significance of shedding light on al-Rabii's approach to employing these evidences and his reliance on them. The adopted methodology in this study is descriptive-analytical. The research yielded the following results: al-Rabii's use of poetic evidence to clarify grammatical issues, his citation of the poetry of the first three layers(eras) of poets in support, his utilization of poetic verses in language interpretation, and his agreement or occasional disagreement with scholars in their interpretations of evidence. **Keywords:** Ali ibn Isa Al-Rabii, protest, poetic evidence, linguistic issues, analogy, disagreement

[1] جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الآداب، الدراسات العليا، اللغة العربية، الدراسات اللغوية

[2] أستاذ دكتور، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الآداب، اللغة العربية، الدراسات اللغوية

* للمراسلة : Moohhammd77@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2023/10/02

تاريخ قبول البحث: 2024/01/07

[1] World Islamic sciences and Education University, Literature, Arabic Language, Linguistic studies

[2] World Islamic sciences and Education University, Literature, Arabic Language, Linguistic studies

* Corresponding author: Moohhammd77@gmail.com

Received: 02/10/2023

Accepted: 07/01/2024

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المقدمة

لا شكّ أنّ مسألة الاحتجاج بالشواهد الشعرية هي مسألة من مسائل أصول النحو العربي تدخل تحت باب (السماع) عند علماء أصول النحو، وقد قامت دراسات كثيرة على الاحتجاج بالشواهد الشعرية عند كثير من علماء النحو القدامى.

إنّ علي بن عيسى الربعيّ لم ينل حقّه من الدراسة الكافية الشاملة عنه، ولم يتعرّض أحد من الدارسين إلى مسألة قيمة هذه الشواهد الشعرية في التقعيد النحويّ عند الربعيّ، ودورها في تفرّده بآراء نحويّة تميّز بها، وكيفيّة هذا الاحتجاج بها عنده.

إنّ أهمّيّة هذه الدراسة تمثّلت في تقديم دراسة عن قضيّة الاستشهاد بالشواهد الشعرية عند إمام من أئمة النحو، وبيان منهجه في توظيفه لهذه الشواهد الشعريّة أو هذه الأبيات الشعرية في المسائل النحوية أو اللغوية، وما قام به من خدمة في شرح بعض شعر المتنبي الذي اختلف فيه. فجاءت هذه الدراسة لبيان ذلك كلّه وتفصيل الكلام عنه.

وأمّا عن سبب اختيارنا علي بن عيسى الربعيّ فلأجل قيمة علي بن عيسى الربعيّ (420هـ) ومكانته في علم النحو العربيّ؛ فقد استفاد من آرائه وعلمه العلماء الذين جاؤوا بعده على مرّ العصور، ومنهم الذين تتلمذوا على يديه –وهم كثيرون– كما أشارت إلى ذلك كتب التراجم. فهو يعدّ من أكابر النحاة في عصره (القرنين الرابع والخامس الهجريين)، وهو صاحب الآراء النحوية التي تفرّد بها عن غيره كما نصّ على ذلك الباحثون المعاصرون الذين كانت لهم دراسات عنه.

وهذه الدراسة اتّخذت منهجيّة محدّدة تمّ اتّباعها فيها، وهي منهجيّة الوصف والتحليل؛ فقد تطرّقت لوصف مجيء الشواهد الشعرية أو المثال الشعري عند الربعيّ، وكيفيّة استناده عليها في تقعيده النحويّ واختياراته النحويّة، وقام الباحث بتحليل هذه الشواهد عند الربعيّ، وبيان مواطن الاستشهاد فيها. وقد أقيمت بضع دراسات عن الآراء النحوية لدى الربعي، منها:

- انفرادات الربعي الجليّة في بعض الآراء النحوية، لمحمد الحريري، مجلة الحجاز العالمية، العدد السابع، مايو 2014. وأمّا مضمون هذه الدراسة فاقتصر فيها صاحبها –بعد التعريف بالربعيّ– على تحليل عشر مسائل نحويّة تفرّد الربعيّ بها، وقام بدراستها وتحليلها. بينما تختلف دراستي عنها في أنّها تناولت الشاهد الشعريّ فقط عند الربعيّ ودوره في التقعيد النحويّ عند الربعيّ، ولم تقتصر دراستي على مسائل معيّنة، بل تناولت جميع المسائل النحوية المتعلّقة بالشواهد الشعريّة كلّها التي استند إليها الربعيّ.
- علي بن عيسى الربعي وآراؤه النحوية، لعقيل رحيم علي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 101، 2018. ويتشابه مضمون هذه الدراسة –من حيث الحديث عن الآراء النحوية التي تفرّد بها الربعيّ– مع الدراسة السابقة لمحمد الحريري.
- علي بن عيسى الربعي وآراؤه النحوية، لبلسم عبد الرسول، دار الفراهيدي، بغداد، ط1، 2010. وما قلناه عن مضمون الدراستين السابقتين نستطيع قوله عن مضمون هذه الدراسة، إلا أنّها زادت عن دراسة الحريري بمسألة واحدة، فأصبحت إحدى عشرة مسألة بدل عشر مسائل.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ولا ننسى الإشارة إلى وجود عدّة دراسات عن الشواهد الشعرية وموقف النحاة القدماء منها، ومن هذه الدراسات: معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي، لسامي عوض ويوسف عبود، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، العدد 1، 2017.

ولكنّ دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أنّها ركّزت على مسألة الشاهد الشعري دون سواه من الشواهد الأخرى، ومكانة هذه الشواهد في فكر الربعيّ النحويّ، وبيّنت منهج الربعيّ في كيفيّة توظيف هذه الشواهد، وهذا ما لم تتناوله الدراسات المشار إليها في ما تقدّم.

لقد أتت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما موقف علي بن عيسى الربعيّ من الشواهد الشعرية؟
- ما موقف الربعيّ من الاستشهاد بالشواهد الشعرية مجهولة القائل؟
- أتّفق الربعيّ مع العلماء الآخرين في رواية الشواهد الشعرية أم كان هناك اختلاف في الرواية؟
- أقتصر احتجاجه بهذه الشواهد الشعرية على المسائل النحوية أم تعدّاها للمسائل اللغوية؟
- أستشهد الربعيّ بشعر المتنبي ضمن ما يعرف بقضية عصور الاحتجاج أم أنّه تناول شعر المتنبي من ناحية المعنى ومن جانب اللغة فقط فيما وصلنا من ذلك؟

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، تناولت المقدمة مشكلة الدراسة وأهميّتها، وسبب اختيار علي بن عيسى ليكون موضوعًا للدراسة، ومنهجيّة الدراسة، وكذلك الدراسات السابقة، وأسئلة الدراسة، ثم التمهيد الذي تناولت فيه جانبًا من سيرة الربعيّ وشيوخه ومكانته وأقوال العلماء فيه. وبدأ المبحث الأوّل حديثه عن مواطن استشهاد الربعيّ بالشواهد الشعرية على المسائل النحوية، ومحاولة حصر تلك الشواهد في ذلك، أمّا المبحث الثاني فقد تناول استناد الربعيّ على الشواهد الشعرية في المسائل اللغوية، وأمّا المبحث الثالث فقد تعرّض لقضيّة الربعيّ وشعر المتنبي، ومعالجته للمعاني أو لبعض القضايا النحوية في شعر المتنبي.

وجاءت الخاتمة لتبيّن وتلخّص أبرز النتائج التي توصّل إليها الباحث والتي خرجت بها هذه الدراسة، وأستمدّ العون والتوفيق من الله عز وجل، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

تعريف عام بعلي بن عيسى الربعيّ (420هـ)

هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، وكنيته أبو الحسن، ويلقّب بالرَّبَعِيّ، وبالربعيّ النحويّ[1]، والزُّهَيْرِيّ[1]، والبغدادي كما نعته به أستاذه أبو علي الفارسي[2]، ويبدو أن لقب الربعيّ هو الغالب عليه عند من ترجم له.

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، 463/13.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

قال ابن خلكان في موضع إنه (شيرازي الأصل)، وفي موضع آخر ذكر أن أبا علي الفارسي قال: "قولوا لعلي البغدادي لو سرت من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك". فنسبه أبو علي إلى بغداد ولم ينسبه إلى شيراز[3]. ووصفه صاحب (الوافي بالوفيات): "الربعيّ النحويّ علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعيّ الزُّهَيريّ أبو الحسن أحد أئمة النحو"[4].

وقال ياقوت الحمويّ (626هـ) في ترجمة الربعيّ: "أحد أئمة النحويين وحُذّاقهم، الجيِّدي النظر الدقيقي الفهم والقياس"[5].

تتلمذ علي بن عيسى الربعيّ على علماء في العربية أفذاذًا كبارا طبّقت شهرتهم الآفاق أمثال: أبي سعيد السيرافي (368هـ)، وأبي علي الفارسي (377هـ)، وسواهم، ولا شك في أنه قد استفاد من علمهم الغزير ومصنّفاتهم الجليلة، ولعل المطّلع والباحث في آراء الربعيّ النحوية والصرفية وذكره آراء العلماء الذين نقل عنهم يجعلنا ندرك سعة اطلاع الربعيّ، ومدى استفادته من علماء عصره.

عُرِف عن الربعي –كما نصّت على ذلك كتب التراجم– أنه كان بغدادي المذهب؛ فقد كان غير متعصّب لمذهب بصري أو كوفيّ، بل ينتقي منهما ما يراه صوابا، وكان قد "تمتّع باستقلالية في بعض الآراء النحوية" كما يصفه محمد الحريري[6].

ذكر مَن ترجم للربعي طائفة من كتبه، مع أنه للأسف لم يصلنا شيء منها –باستثناء كتاب العروض–؛ فهي مفقودة، وهذه الكتب التي صنّفها الربعيّ قد أجملها لنا ياقوت الحمويّ بقوله: "وصنف تصانيف منها: كتاب شرح الإيضاح لأبي علي، كتاب شرح مختصر الجرميّ، كتاب البديع في النحو، كتاب شرح البُلْغة، كتاب ما جاء من المبنيّ على فعالِ، كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسيرِ شعر المتنبي، كتاب شرح سيبويه إلا أنه غسله، وذاك أن أحد بني رضوان التاجر نازعه في مسألة فقام مُغضبا وأخذ شرح سيبويه وجعله في إجّانة[7] وصبّ عليه الماء وغسله، وجعل يلطِم به الحيطان ويقول: لا أجعل أولاد البقّالين نحاة"[8].

المبحث الأوّل: موقف الربعيّ من الاحتجاج بالشواهد الشعرية على المسائل النحويّة

---

[1] الحموي، ياقوت (626هـ)، معجم الأدباء، ط3، دار الفكر ـ بيروت، 1980، 14 / 78. ويقول محمود شاكر: "وقوله "الربعيّ الزهيريّ" هو على عادة القدماء في النسبة إلى القبيلة، ثم إلى البطن من القبيلة". انظر: شاكر، محمود محمد، كتاب المتنبي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1987، ص585.

[2] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مرجع سابق، 463/13.

[3] الأوسي، عباس، الدرس النحوي في الموصل، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق، 2003، ص173.

[4] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2000، 248/21.

[5] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، مرجع سابق، 78/14.

[6] الحريري، محمد، انفرادات الربعي الجليّة في بعض الآراء النحوية، مجلة الحجاز العالمية، العدد السابع، مايو 2014، ص231.

[7] إجّانة: إناء تُغسل فيه الثياب.

[8] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، مرجع سابق، 79/4. وانظر: الأنباريّ، أبو البركات (577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، مرجع سابق، ص295. وانظر: اليماني، عبد الباقي (743هـ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبد المجيد ذياب، شركة الطباعة العربية السعودية، ط1 1986، ص223.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

إنّ علي بن عيسى الربعيّ –كغيره من علماء النحو العربي– يستند إلى أصول النحو العربي من سماع وقياس وغيرهما في منهجه النحوي، ولقد اعتمد على الشواهد القرآنية والقراءات كذلك، واحتجّ بهذه الشواهد القرآنية كثيرًا، ولم يغفل كذلك الاعتناء بالأحاديث النبوية؛ فقد احتجّ بها أيضًا.

وكان للشواهد الشعرية –كما سنرى في دراستنا هذه– الحضور الأبرز والظاهر؛ فقد احتجّ بها وتنوّع احتجاجه بها، أمّا عن كلام العرب فنراه حاضرًا ومعتمَدًا عليه في فكر الربعيّ النحويّ.

كان هذا في ما يخصّ أصول السماع عند الربعيّ، أمّا عن القياس فالربعيّ موصوف أصلًا بأنّه من "الجيّدي النظر الدقيقي الفهم والقياس" كما أشرنا آنفًا، ويدخل تحت القياس عنده العلّة النحوية التي تعامل معها واستند إليها في احتجاجه وتأويله لسبب اختياراته النحوية. وأمّا عن نظرية العامل فهي كذلك حاضرة عنده بشكل بارز ويجدها القارىء في ثنايا آرائه واختياراته النحوية.

كانت الشواهد الشعرية حاضرة وبقوّة بل وبكثرة عند الربعيّ؛ فقد كان يستند إليها أيّما استناد في التدليل على آرائه النحوية واختياراته التي تميّز أو تفرّد بها، وتعدّدت شواهده الشعرية فيما يخصّ عصور الاحتجاج ما بين شعراء العصر الجاهلي ، والشعراء المخضرمين، وشعراء العصر الأموي، وبناء على هذا سنقسّم هذا المبحث إلى المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الاستشهاد بالشعر الجاهلي

ومن ذلك الاستشهاد بشعر الشاعر الجاهلي مغلّس بن لقيط، ونقدّم لذلك بقولنا: ربّما كان هناك شاهد شعريّ خالف فيه الربعيّ الرواية المعروفة؛ فلم يعُد هناك شاهدٌ فيه على المسألة التي يرويها علماء العربية حوله، ووقف الباحث حول هذه القضيّة على مثال واحد –لم نجد سواه في حدود بحثنا وتقصّينا– جاء في (خزانة الأدب) للبغدادي (1093هـ): "وأنشد بعده، وهو الشاهد التاسع والثمانون بعد الثلثمائة، وهو من شواهد س[1]:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

على أنّ الضمير الثاني إذا كان مساويًا للأوّل شذّ وصلُه كما هنا، فإنّه جمع بين ضميري الغيبة في الاتّصال، وكان القياس لِضَغمِهما إيّاهَا.

قال سيبويه في باب إضمار المفعولين: "إذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت: أعطاهُوها وأعطاهاهُ، جاز وهو عربيّ، ولا عليك بأيّهما بدأت، من قِبَل أنّهما كلاهما غائب. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والكثير في كلامهم: أعطاهُ إيّاها"[2].

---

[1] البيت للشاعر مغلّس بن لقيط السعدي الأسدي كما نصّ على ذلك ابن هشام في كتابه "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986، ص94. وانظر: أشعار مغلّس بن لقيط في ديوان بني أسد أشعار الجاهلين والمخضرمين، تحقيق محمد دقّة، دار صادر، بيروت، ط1، 1999، 45/2. وانظر: الشاهد في شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد محمد شراب، 188/1، وخزانة الأدب، للبغدادي، 301/5، وشرح الأشموني، 100/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 105/3، والكتاب، سيبويه، 365/2، ونسب البيت ابن الشجري في أماليه للشاعر لقيط بن مُرّة الأسديّ، انظر: أمالي ابن الشجري، 494/2 وما بعدها.

[2] البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1984، 301/5–302، وانظر كلام سيبويه في: الكتاب، 365/2.

واستمرّ البغدادي (1093هـ) في التعليق على الشاهد السابق إلى أن وصل للكلام عن الربعيّ حول هذا الشاهد، قال: "وقد أنشد البيتَ الشاهدَ أبو الحسن علي بن عيسى الربعي هكذا:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ عَلَى عَلِّ غَيْظٍ يَقْصِمُ العَظْمَ نَابُهَا

والعَلّ بفتح المهملة: التكرّر. والقَصْم بالقاف: كسْرٌ مع فصل. وعلى هذا لا شاهد فيه، والمشهور الرواية الأولى"[1].

فإنّنا نلحظ كيف أنّ البغدادي نبّه على رواية الربعيّ للشاهد السابق وأنّه لا شاهد فيه على هذا، ثم عاد ونصّ على شهرة الرواية الأولى لذلك الشاهد، ثم استقصى الكلام عليها، ونقل أقوال كثير من العلماء حول موطن الشاهد في البيت، وذكر اختلاف الناس في معناه، وإيراد التوجيهات في ذلك البيت، خاتمًا كلامه عليه بالقول: "هذا ما وقفتُ عليه"[2].

قلت: بالرجوع إلى ديوان الشاعر مغلّس بن لقيط نجد رواية البيت فيه كما هي في الرواية الأولى التي جاءت عند البغدادي؛ أي:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

وإن كان محقّق الديوان قد نبّه في الهامش على روايات أخرى فيه لم يعُد هناك –من خلالها– شاهدٌ فيه على المسألة التي يرويها علماء العربية حوله، قال: "وفي الجيم: (على غِلّ غيظٍ). وفي العيني: (على قِلَى غيظٍ)"[3].

لقد تعدّدت روايات الشاهد السابق، وبناء عليه فإنّنا لا نستطيع استبعاد رواية الربعيّ له ما دامت هناك روايات أخرى تكاد تتطابق معها، وهذه الروايات التي منها رواية الربعيّ تتوافق مع معنى البيت ولا تعارضه.

ويقول محمد محمد شرّاب عن الرواية الثانية للبيت السابق (رواية الربعيّ) بأنّها الأولى بأن تتّبع، قال: "وهذه الرواية أولى بالاتّباع؛ لأنّ قصيدة البيت فيها شكوى وألم ورقّة تعبير... والبيت نفسه يمثّل ذروة الانفعال العاطفيّ، ورواية النحويين فيها صناعة، تمنع من تدافع المعاني، وتعقّد الكلام"[4].

المسألة الثانية: الاستشهاد بشعرالشعراء المخضرمين

ومن ذلك ما جاء في كتاب (الغرّة في شرح اللمع)، قال ابن الدهان (569هـ): "وأمّا الواو في هذا الباب فالناس فيها على ضربين: فالشافعيّ –رحمة الله عليه– وأصحابه، وقيل: هو مذهب ثعلب، وقيل: هو مذهب الربعيّ أنها للترتيب، ومذهب النحاة وهو مذهب أبي حنيفة –رضي الله عنه– أنها للجمع، فحجّة مَن زعم أنها للترتيب ما روي عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لما سمع سحيمًا ينشد[5]:

---

[1] المصدر السابق، 305/5.

[2] المصدر السابق، 311/5.

[3] ديوان بني أسد أشعار الجاهلين والمخضرمين، مرجع سابق، 45/2.

[4] شراب، محمد محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007، 188/1.

[5] الشاهد للشاعر سحيم عبد بني الحسحاس، انظر: ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1950، ص16، وانظر كذلك: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت، 26/2، 225/4،

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزَتَ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

فقال: لو قدّمت الإسلام على الشيب لكان أولى بك"[1].

قلت: نلحظ من الكلام السابق استشهاد الربعيّ واحتجاجه بالشاهد الشعري للشاعر المخضرم سحيم عبد بني الحسحاس، في تأييد رأيه الذي ذهب فيه إلى فائدة (الواو) للترتيب، ومستندًا في ذلك إلى رأي عمر بن الخطاب الذي تقدّم.

وعقّب ابن بَرهان العُكْبَري (456هـ) –وهو من المعاصرين للربعيّ في بغداد– على كلام عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– بكلام مختصر لطيف، قال: "وأمّا قول عمر –رضي الله عنه– فإنّما أراد أن يقدّم العبدُ الإسلام، وهو لم يقدّم ولا قدّم عليه في قوله:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزَتَ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا"[2].

لقد ردّ ابن هشام (761هـ) كلام السيرافي في عدم إفادة (الواو) الترتيب، وأثبت كلام الربعيّ وسواه في هذه القضيّة النحوية، قال –عند أقسام حرف (الواو المفردة)–: "وقول بعضهم (إن معناها الجمع المطلق) غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي (إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب) مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعيّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعيّ، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية"[3].

وممّا يؤيّد ما ذهب إليه الربعيّ من إفادة (الواو) الترتيب ما ننقله من بحث بلسم عبد الرسول عن الربعيّ، قالت: "ومَن ذهب إلى إفادتها الترتيب ما روي عن ابن عباس بتقديم العمرة، فقال الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم اللهُ الحجّ في التنزيل؟ فدلّ إنكارهم على ابن عبّاس أنّهم فهموا الترتيب من الواو، وكذا قوله تعالى: "إنّ الصفا والمروة من شعائر الله"، قال الصحابة: بِمَ نبدأ يا رسول الله؟ فقال ابدأوا بما بدأ اللهُ بذكره، فدلّ على أنّها للترتيب"[4].

ولا يتّفق الباحث مع كلام ابن يعيش عندما قال: "الواو لمطلق الجمع، و لا نعلم أحدًا يوثق بعربيّته يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب"[5]، بل أقول: لقد علمنا –من خلال ما سبق– أحدًا بل غير واحد ممّن يوثق بعربيّته، بل من الأئمّة الكبار في علم العربيّة يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب، و لعلّ من أبرزهم الربعيّ.

ولعلّ الخلاصة الآتية التي وصلت إليها بلسم عبد الرسول تُجمل لنا المسألة السابقة باختصار، قالت: "وبذلك نستنتج أنّ الربعي قد أنزل الواو منزلة الفاء في إفادتها الترتيب، فخالف سيبويه والنحاة الآخرين الذين

وانظر: ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسديّ (456هـ)، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 1984، 238/1–240.

[1] ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (569هـ)، الغرّة في شرح اللمع، تحقيق د. فريد السّليم، دار التدمرية، ص880–881.

[2] ابن برهان العكبري (456هـ)، شرح اللمع، مرجع سابق، 240/1.

[3] الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1992، ج2، ص409.

[4] الشيباني، بلسم عبد الرسول، علي بن عيسى الربعي وآراؤه النحوية، دار الفراهيدي، بغداد، ط1، 2010، ص48، وانظر: ابن يعيش، موفق الدين (643هـ)، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، د. ط. د. ت، 92/8–93.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 90/8–91.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ذهبوا إلى عدم إفادتها الترتيب، وهذا ما نقله ابن الحاجب في الكافية. وهو بذلك مخالف شيخه الفارسي أيضًا الذي ذهب إلى أنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين..."[1].

ومن الشعراء المخضرمين الذين استشهد بشعرهم الربعيُّ الشاعر عمرو بن أحمر الباهليّ، وذلك في الحديث عن مواضع (كان)؛ فقد كان الربعيّ يرى أنّ (كان) قد تكون زائدة –من بين أربعة مواضع لها نصّ عليها الربعيّ نفسه–، ومن ذلك ما أورده تلميذه الشريف الرضيّ (406هـ) في كتابه (حقائق التأويل في متشابه التنزيل) رواية عن شيخه الربعيّ، قال عند قوله تعالى: "كنتم خير أمّة أخرجت للنّاس": "وقال بعضهم: "معنى ذلك: أنتم خير أمّة أخرجت للنّاس"، وذلك كقوله تعالى: "واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض..."، وقال سبحانه في موضع آخر: "واذكروا إذ كنتم قليلًا فكثّركم..." فالمعنيان واحد، إلا أنّ دخول (كان) في بعض المواضع يفيد الاستمرار على الحال المذكورة، وذلك كقوله تعالى: "وكان الله غفورًا رحيمًا"، فأفاد هذا القول من استمراره تعالى على الغفران والرحمة ما لا يفيده لو كان بدلًا منه "والله غفور رحيم". وممّا استشهدوا به على وقوع (كان) ملغاة في الكلام لا حكم لها قول الشاعر[2]:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا ـ كَانُوْا ـ كِرَامِ

وقالوا: المراد بذلك: وجيران لنا كرام، لا غير، وأنشدنا شيخنا أبو الفتح النّحويّ في مثل ذلك[3]:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى –كَانَ– المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وأنشدنيه الشيخ أبو الحسن علي بن عيسى النحويّ: "عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ الجِيَادِ"[4].

قلت: الرواية المشهورة للشطر الثاني من البيت هي (على –كان– المسوّمةِ العراب) كما جاءت في مصادر هذا الشاهد، أمّا الرواية الأخرى له التي رواها الشريف الرضيّ عن شيخه الربعيّ (على كان المسوّمة الجياد) فهي من الروايات النادرة لهذا البيت، وتكاد تكون هذه الرواية غريبة عن الربعيّ –إن صحّ إنشاده لها لتلميذه الشريف الرضيّ على هذه الرواية– فروايات البيت كلها تخالف رواية الربعيّ!

ثم يواصل الشريف الرضي بعد ذلك نقل كلام شيخه الربعيّ عن المواضع الأربعة لـ(كان) التي مثّل شيخه على كل موضع من الأربعة بمثال أو اثنين، قال: "وقال لي في القراءة عليه: إنّ لكان أربعة مواضع: أحدها أن تكون مستقلّة بالفاعل غير مفتقرة إلى الخبر، نحو: كان الأمرُ، أي حدث ووقع. والثاني، أن تكون ممنوعة من الحدث مفتقرة إلى الخبر، نحو: كان زيد منطلقًا، ويكون عمرو شاخصًا. والثالث، أن تكون زائدة، مثل قولهم: زيد –كان– منطلقًا، وما –كان– أحسنَ زيدًا، أي ما أحسنَ زيدًا، كقول الشاعر: "وجيران لنا كانوا

---

[1] الشيباني، بلسم عبد الرسول، علي بن عيسى الربعي وآراؤه النحوية، مرجع سابق، ص47–48.

[2] البيت للشاعر الفرزدق، انظر: ديوانه، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص597. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 219/9، والسيوطي، شرح شواهد المغني، مرجع سابق، 693/2.

[3] البيت مجهول القائل، وانظره في: الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986، ص252، والشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 227/1، والأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 244/1، والبغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 207/9، والمالقي، رصف المباني، مرجع سابق، ص218، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط. 1996، 291/1، وغيرها من المصادر.

[4] الشريف الرضي، محمد بن الحسين (406هـ)، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1986، ص220–221.

كرام" إذا لم تجعل (لنا) الخبر، وجعلته صفة (جيران)، كأنّك قلت: "وجيران لنا كرام كانوا". والرابع، أن تكون كصار، تقول: كان زيد منطلقًا، أي صارت حاله هذه، تريد: هو الآن كذا، لا فيما مضى"[1].

وبعقب الموضع الرابع السابق يُنشد الربعيُّ تلميذَه الشريف الرضيّ شاهدًا على هذا الموضع، مخالفًا التلميذ شيخه في رواية الشاهد؛ بحيث لم يعد فيه شاهد على الموضع الرابع، ومن ثمّ حكم الشريف الرضيّ على الموضع الرابع بالضعف، وإليك ما قاله: "وأنشد قول الشاعر[2]:

بِفَيْفَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوْضُهَا

يريد: صارت فراخًا.

قلت أنا: والصحيح في رواية هذا البيت "قد صارت فراخًا بيوضُها"، وإنّما غيّر ليوافق الاستشهاد، فلأجل ذلك ضعف هذا القسم بين أقسام (كان)"[3].

قلت: بل الصحيح في رواية الشطر الثاني لهذا البيت هو كما أنشده الربعيّ نفسه (قد كانت)، والربعيّ لم يغيّر رواية البيت ليوافق الاستشهاد كما ادّعى تلميذه الشريف الرضيّ، ومن ثمّ فإنّ القسم الرابع من أقسام (كان) مستعمل ومعتدّ به وليس ضعيفًا، وقد وردت رواية الشاهد السابق بصيغة (قد كانت) في كثير من المصادر، نكتفي في هذا السياق بنقل نصّ واحد منها –على سبيل التمثيل–، قال الأشموني (900هـ): "وقد استعمل (كان) و(ظلّ) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) بمعنى (صار) كثيرًا، نحو: "وفتحت السماء فكانت أبوابًا* وسُيّرت الجبال فكانت سرابًا"، وقوله من الطويل:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوْضُهَا

ونحو:"ظلّ وجهه مسودًّا وهو كظيم"..."[4].

المسألة الثالثة: الاستشهاد بشعر الشعراء الأمويّين

ومن ذلك شعر الشاعر الأموي عمر بن أبي ربيعة، قال علي بن عيسى الربعيّ في كتابه (البديع في النحو) كما نقل عنه أبو حيان الأندلسي (745هـ) في كتابه (تذكرة النحاة) عند قوله تعالى: "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ" ما نصّه –مقوّيًا رأيا على آخر مستندًا إلى شاهد شعريّ–: "قوله تعالى: "طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوْفٌ" مَن زعم

---

[1] الشريف الرضي، حقائق التأويل، مرجع سابق، ص221–222.

[2] البيت للشاعر الإسلامي المخضرم عمرو بن أحمر الباهلي، انظر: ديوانه، تحقيق حسين عطوان، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 47، الجزء الثاني، 1972، ص422، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 206/9، 257/6، بينما نصّ ابن مالك على كون الشاهد السابق للشاعر ذي الرمّة، انظر: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق، ط1، 1982، 393/1. قلت: رجعت لديوان الشاعر ذي الرمة فلم أعثر على الشاهد فيه، ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.

[3] الشريف الرضي، حقائق التأويل، مرجع سابق، ص222.

[4] الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (900هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 225/1، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 201/9.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

أن المبتدأ محذوف قدّره أمرنا طاعة، وإلى هذا ذهب أكثر أصحاب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف الخبر، والتقدير طاعة وقول معروف أمثلُ من غيرهما، ومما يقوّي القول الأول قول الشاعر[1]:

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ

فأظهر المبتدأ، وهو أمرك"[2].

فنجد الربعيّ يذكر الخلاف في مسألة جواز حذف المبتدأ، ثم يستشهد بشاهد شعري –بعد أن أورد الآية القرآنية– وجاء بهذا الشاهد الشعري كي يرجّح من خلاله الرأي الأقوى؛ ألا وهو جواز حذف المبتدأ كما لاحظنا. إذن فالشاهد الشعري –لدى الربعيّ– هو ما يرجّح الكفّة، وهو ما يعطي القوّة والغلبة لصالح قول ورأي على القول والرأي الآخر.

وكذلك يستشهد الربعيّ بشعر الشاعر الأمويّ الأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري، ومن ذلك قول علي بن عيسى الربعيّ في كتابه (البديع في النحو) كما نقل عنه أبو حيان الأندلسي (745هـ) في كتابه (تذكرة النحاة): "مسألة:

وَزَادَهُ كَلَفًا بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[3]

(شيئًا) منصوب على التّمييز، ولا يكون منصوبًا على الحال؛ لأنّ الحال نعت، والتّمييز اسم"[4].

قلت: لاحظنا كيف أنّ الربعيّ يختار إعرابًا معيَّنًا في الشاهد الشعريّ، وينفي صحّة الإعراب الآخر، معلِّلًا تعليلًا نحويًّا لاختياره ذلك الإعراب. لقد أورد الشاهد السابق نفسه أبو حيان الأندلسيّ (745هـ) في كتابه السابق (تذكرة النحاة) برواية جرّ (شيء)، ونسبه للشاعر الأحوص، وعقّب بعد الشاهد بالقول: "يريد: وأحَبَّ، وهو شاذّ"[5].

والبيت السابق موجود في ديوان الأحوص برواية:

وَزَادَهُ كَلَفًا بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبَّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

ونجد أنّ العلماء يستشهدون به على أنّ حذف الهمزة من أفعل التفضيل نادر أو ضرورة شعرية، كما نصّ على ذلك صاحب (الدّرر اللوامع على همع الهوامع)[6].

وقال أبو حيان الأندلسيّ في كتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)[7] –حول الشاهد الآتي (فحبّذا ربًّا وحَبَّ دينًا)[8] عادًّا إياه مثل حال شاهدنا السابق للشاعر الأحوص–: "وأمّا قوله (وحَبَّ دينًا) فلا حجّة

---

[1] الشاهد للشاعر عمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه، تحقيق محمد خفاجي، وعبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط. ت، ص93.

[2] الأندلسي، أبو حيان (745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الراسلة، بيروت، ط1، 1986، ص601.

[3] البيت للشاعر الأحوص الأنصاري، ديوانه، تحقيق عادل سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990، ص195.

[4] الأندلسي، أبو حيان (745هـ)، تذكرة النحاة، مرجع سابق، ص604.

[5] المصدر السابق، ص48.

[6] الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ)، الدّرر اللوامع على همع الهوامع تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 538/2.

[7] الأندلسيّ، أبو حيان (745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2011، 173/10.

[8] للشاعر عبد الله بن رواحة، ديوانه، دراسة وليد قصاب، دار العلوم، ط1، 1981، ص142.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

فيه على حذف ذا؛ لأنّ لِحَبّ استعمالين: أحدهما: أن تليها (ذا) وتُضمّن المبالغة في المدح. والثاني: ألّا تليها (ذا)، وتكون ممّا بُني على فَعُلَ، وأُجري مُجرى نِعمَ وبئسَ، ويتخرّج (وحَبَّ دينًا) على أن تكون (حَبَّ) استُعملت هذا الاستعمال الثاني، فيكون في حبَّ ضمير يفسّره قوله (دينًا)، ويكون قد حذف المخصوص، وتقديره: وحَبَّ دينًا دينُنا، كما أنّك تقول لمن ذكر زيدًا: نِعمَ رجلًا، تريد: نِعمَ رجلًا زيدٌ، فيكون مثل قول الشاعر:

وَزَادَهُ كَلَفًا بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا"[1]

وشعر الشاعر الأموي الفرزدق حاضر في استشهاد الربعيّ به، ونرى الربعيّ –في تعامله مع الشاهد الشعري مع أكثر من رواية فيه– يتوسّط بين آراء العلماء الذين تتلمذ على أيديهم، مرجّحًا لرأي ومؤوّلًا و مُوجّهًا للرأي الآخر، ومن ذلك ما جاء في كتاب (فرائد النحو الوسيمة شرح الدرّة اليتيمة): "الحادي عشر: وقوعها بعد (كم) في نحو قوله:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[2]

الشاهد فيه: على أنه قد روى عمّة، وخالة بالحركات الثلاث. وشرحها شرحًا جيّدًا، وجوّز في النصّ أن تكون كم استفهامية، وخبريّة، وهو مذهب أبي الحسن الربعيّ.

فإنّ السيرافي قال: (كم) حينئذ استفهامية، وتبعه الزجاجي. وقال أبو علي: لا معنى هنا للاستفهام، ولكن شبّه بالاستفهامية فنصب بها كما تُشبّه الاستفهامية بالخبريّة فيجرّ بها، في نحو قولك: على كم جذعٍ بيتك مبنيّ؟

وتوسّط الربعيّ بينهما فقال: الوجه ما قاله أبو علي. والذي قاله السيرافي يجوز على أنّه استفهمه هازئًا به. كذا نقل ابن السيّد، وتبعه ابن خلف"[3].

وعقّب البغداديّ –بعد الكلام على الشاهد السابق– بقوله: "والربعيّ مسبوق، فإنّ ابن السراج قال (في الأصول): النّصب عندي على وجهين: على ما قال سيبويه في لغة مَن ينصب في الخبر، وعلى الاستفهام. انتهى"[4].

قلت: يبدو أنّ رأي الربعيّ الذي أيّد فيه أبا علي الفارسيّ هو الأصوب والأرجح؛ أي ترجيح الخبريّة هنا في الشاهد السابق، واستبعاد الاستفهاميّة؛ لأنّ السياق يدعمه، فالربعيّ يرى أنّ الوجه الأصوب فيها هو ما قاله أبو علي، وأبو علي يقول: "لا معنى هنا للاستفهام"، وهذا كذلك ما ذهب إليه صاحب كتاب (شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية) مستندًا في ذلك إلى المعنى جاعلًا إيّاه المعوَّل عليه في الاختيار، قال: "والأقوى أن تعرب (كم) خبريّة –في محل رفع مبتدأ– وعمّة: تمييز مجرور، لأنّ الخبريّة تدلّ على الكثرة، والهجاء يتطلّب ذلك"[5].

---

[1] الأندلسيّ، أبو حيان (745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، 10/172–173.

[2] البيت للفرزدق يهجو جريرًا، انظر الشاهد في: شرّاب، محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مرجع سابق، 1/402، والبغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 6/458، والسيوطي، شرح شواهد المغني، مرجع سابق، 1/511.

[3] المالكي المكي، محمد بن علي (من علماء القرن الرابع الهجري)، فرائد النحو الوسيمة شرح الدرّة اليتيمة، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ص173، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 6/485 وما بعدها.

[4] البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 6/486.

[5] شراب، محمد محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007، 1/402.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وكذلك استشهد بشعر الفرزدق في موضع آخر سبق أن أشرنا إليه، وذلك في استشهاده بشعر الفرزدق على وقوع (كان) ملغاة في الكلام لا حكم لها، وذلك في قول الشاعر[1]:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا –كَانُوْا– كِرَامِ"

ومن الشعراء الأمويين الذين استشهد بهم الربعيّ الشاعر الأموي العرجي، فنجد الربعيّ –كما يروي عنه تلميذه الشريف الرضيّ (406هـ)– يستشهد بالبيت الشعري على مسألة صرفية تتعلّق بـ(التصغير)، وهي هنا إيقاع التصغير على الفعل في الظاهر، وإنّما المراد إيقاعه على الاسم في الحقيقة، قال: "ومن ذلك قوله –عليه الصلاة والسلام– وقد سئل عن رجل كانت تحته امرأة فطلّقها ثلاثا، فتزوّجت بعده رجلا، فطلّقها قبل أن يدخل بها، هل تحلّ لزوجها الأول؟ فقال –عليه الصلاة والسلام–: "لا، حتى يكون الآخرُ قد ذاق من عُسَيْلَتِها وذاقت من عُسَيْلَتِه".

وهذه استعارة، كأنّه –عليه الصلاة والسلام– كنّى عن حلاوة الجماع بحلاوة العسل، وكأنّ مخبر المرأة ومخبر الرجل كالعسلة المستودعة في ظرفها، فلا يصحّ الحكم عليها إلا بعد الذوق منها. وجاء عليه الصلاة والسلام باسم (العُسَيْلَة) مصغّرًا لسرٍّ لطيف في هذا المعنى؛ وهو أنّه أراد فعل الجماع دفعة واحدة هو ما تحلّ به المرأة للزوج الأول، فجعل ذلك بمنزلة الذواق القابل من العسلة من غير استكثار منها، ولا معاودة لأكلها، فأوقع التصغير على الاسم، وهو في الحقيقة للفعل. وذلك بالعكس من التصغير في البيت المشهور، وهو من أبيات الكتاب، وأنشدناه الشيخان أبو الفتح عثمان بن جنّي، وأبو الحسن عليّ بن عيسى الربعيّ، و ذلك قول الشاعر[2]:

يَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

فأوقع الشاعر التصغير على الفعل في الظاهر، و ذلك غير جائز. و إنّما أراد به على الحقيقة تصغيرًا لاسم المصدر الذي هو (الملاحة)، فهذا الشاعر –كما ترى– صغّر الفعل وأراد الاسم، وهو (عليه الصلاة والسلام) في الخبر صغّر الاسم وأراد الفعل"[3].

المسألة الرابعة: الاستشهاد بالشعر المجهول القائل

من خلال تتبعّنا للشواهد الشعرية عند الربعيّ وجدنا استشهاده ببعض الشواهد الشعرية المجهولة القائل؛ فقد نصّ كثير من العلماء قديمًا وحديثًا على عدم معرفة قائليها، وبالمقابل لم يمنع ذلك القدامى من الاحتجاج بها، وأحصينا على هذه المسألة أربعة شواهد، أوّل هذه الشواهد الأربعة ما جاء في (خزانة الأدب) للبغداديّ (1093هـ)، قال: "وأنشد بعده، وهو الشاهد الحادي بعد الثمانمائة[4]:

---

[1] البيت للشاعر الفرزدق، انظر: ديوانه، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص597. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 219/9، والسيوطي، شرح شواهد المغني، مرجع سابق، 693/2.

[2] البيت ينسب للشاعر العرجي وإلى بدوي اسمه كامل الثقفي، انظر: شرح الشواهد الشعرية، مرجع سابق، 473/1، والبغدادي، خزانة الأدب، 106/1، والاستراباذي، رضيّ الدين (686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط. د. ت، 190/1.

[3] الشريف الرضي، حقائق التأويل، مرجع سابق، ص350–351.

[4] قال محقّق خزانة الأدب: "لم أعثر له على مرجع آخر"، 3/10، وانظر: شراب، محمد محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007، 381/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

قُتِلْنَا وَنَالَ القَتْلُ مِنَّا وَرُبَّمَا يَكُوْنُ عَلَى القَوْمِ الكِرَامِ لَنَا الظَّفَرْ

على أنّ الربعيّ زعم أنّ المضارع بعد ربّما بمعنى الماضي، وإنّما أوّله بكان لأنّ المعنى عليها؛ إذ مرادُ الشاعر: إنْ فشا فينا القتلُ فكثيرًا ما قَتَلْنا قوما كراما قبلُ، فإنّ الحرب سجال: يوم لنا ويوم علينا. وبهذا يحسُن الاعتذار والتمدّح، لا بأنّه سيحصل لهم الظّفر"[1].

قلت: للمعنى الدور الأهمّ والحضور الأبرز عند الربعيّ في تأويله لقضيّة معيّنة في الشاهد الشعري الذي يستدلّ به على رأيه النحويّ؛ فالمعنى عند الربعيّ هو المعوَّل والمتّكأ عليه الذي يستند إليه عالمنا في تأويله مجيء (يكون) –بعد ربّما– بمعنى (كان)؛ فقد وجدنا البغداديّ –كما سبق– يخبر عن الربعيّ بأنّه: "إنّما أوّله بكان لأنّ المعنى عليها".

ويبدو أن البغداديّ (1093هـ) –بعد أن نقل كلام الربعيّ وتعليله السابق– يتّفق معه فيما ذهب إليه، وكذلك يتّفق الباحث مع رأييهما وتأويلهما لموضع الشاهد ما دام المعنى يتّسق ولا يتخالف مع القاعدة؛ بدليل أنّ البغداديّ يأتي بشاهد على أنّ الماضي –كذلك– قد يأتي بمعنى المضارع وكأنّهما يتبادلان، وهذا ما أكّده الواحديّ (468هـ) –مع اشتراط انكشاف المعنى على حدّ تعبيره– في قوله: "والعرب تجعل (كان) في موضع (يكون)، و(يكون) في موضع (كان) إذا انكشف المعنى، قال الشاعر[2]:

فَأَدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدَعْ لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فِي القَصَائِدِ مَصْعَدَا

أراد: لمَن يكون، وقال زياد[3]:

وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا فَلَقَدْ يَكُوْنُ أَخَا دَمٍ وَذَبَائِحُ

أراد: فلقد كان"[4].

قلت: قدّم البغدادي تعليلًا لتأويل المضارع (يكون) بالماضي (كان) في بيت الشاعر زياد الأعجم السابق؛ بناءً على المعنى، وما أدقّ ما علّل به! قال: "وإنّما أوّله بالماضي لأنّه في مرثيّة ميّت، وهو إخبار عن شيء وقع ومضى، لا إخبار عمّا سيقع، لأنّه غير ممكن"[5].

وإنّ مسألة وقوع الأفعال بعضها موقع بعض، التي بناء عليها أوّل الربعيّ كما أسلفنا مجيء (يكون) بعد ربّما بمعنى (كان)، نبّه عليها غير واحد من النحاة –وفي ذلك تأكيد لصحّة ما ذهب إليه الربعيّ–، وعلّلوا لذلك الوقوع؛ منهم ابن الشجريّ (542هـ)، نقل عنه البغدادي قوله: "قال ابن الشجريّ (في أماليه): قال أبو الفتح عثمان بن جنّي: قال لي أبو عليّ: سألت يومًا أبا بكر بن السرّاج، عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فقال:

---

[1] البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2000، 3/10.

[2] البيت للشاعر جرير، انظر: ديوانه، دار بيروت، بيروت، د. ط، 1986، ص263 بلفظ (مصنعا) بدلًا من (مصعدا). وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب، مرجع سابق، 3/10.

[3] البيت لزياد الأعجم يرثي المهلب بن أبي صفرة، انظر: شراب، محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مرجع سابق، 147/1–148، والبغدادي، عبد القادر (1093هـ)، خزانة الأدب، مرجع سابق، 4/10.

[4] الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ)، التفسير البسيط، تحقيق محمد الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ، 178/12، وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب، مرجع سابق، 4/10.

[5] البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، مرجع سابق، 4/10.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

كان ينبغي للأفعال كلّها أن تكون مثالًا واحدًا؛ لأنّها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان، فإذا اقترن بالفعل ما يدلّ عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض. قال أبو الفتح: وهذا الكلام من أبي بكر عالٍ سديد. انتهى"[1].

وعودة إلى متابعة كلام البغدادي السابق في تلك المسألة نفسها، قال: "وقد تقع (كان) في موضع يكون، كما قال الشاعر:

فَأَدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدَعْ لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فِي القَصَائِدِ مَصْعَدَا

أراد: لمَن يكون بعدي"[2].

قلت: هذا الكلام الأخير الذي أورده البغدادي كان أبو منصور الثعالبي (429هـ) قد نصّ عليه قبل ذلك بأزمان، حيث قال: "وقد تأتي كان بلفظ الماضي ومعنى المستقبل، كما قال الشاعر:

فَأَدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدَعْ لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فِي القَصَائِدِ مَصْعَدَا

أي لمَن يكون بعدي، وفي القرآن:"وَكَانَ اللهُ غَفُوْرًا رَحِيْمًا" أي: كان ويكون وهو كائن الآن، جلّ ثناؤه"[3].

وثاني هذه الشواهد الشعرية مجهولة القائل التي استند إليها الربعيّ ما جاء في إجازته –استنادًا إلى الشاهد الشعري الآتي– تقديم خبر (ما) المنصوب، ودخول الباء عليه، وهو بذلك قد خالف أستاذه أبا عليّ الفارسيّ (377هـ)، والزمخشريّ (538هـ) اللذين يذهبان إلى منع دخول الباء على خبر (ما) التميميّة المتقدّم، والربعيّ يستشهد بالبيت الشعريّ التالي لتأييد مذهبه الذي رآه قبل ذلك الأخفش، ورآه ابنُ الحاجب بعدُ:

"لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا الطَّلِيْقِ[4]

ووافق الربعيَّ –أيضًا– كلٌّ من ابن مالك (672هـ)، وابن يعيش (643هـ) في جواز دخول الباء على خبر (ما)، وعدم حصر ذلك بـ(ما) الحجازية، فقد ورد ذلك أيضًا في أشعار بني تميم. لقد ردّ ابن يعيش، وابن مالك كلاهما كلام أبي عليّ الفارسيّ، والزمخشريّ، ولنذكر ردّ ابن يعيش (643هـ) عليهما، قال: "وليس بسديد؛ وذلك لأنّ الباء إنْ كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميميّة، فالحجازيّة والتميميّة سواء"[5].

لقد توصّلت بلسم عبد الرسول في بحثها حول هذه القضيّة السابقة إلى أنّ الربعيّ قد وافق البصريين فيها. قلتُ: هذا أمر لا غرابة فيه؛ فإنّنا نجد الربعيّ وافق البصريين في مسائل كثيرة، بينما نجده يخالفهم ويتّفق مع الكوفيين في مسائل أخرى؛ فهو صاحب مذهب انتخابيّ كما سبق وأن أسلفنا في التمهيد، وإليك نصّ كلامها: "وفي مسألة أخرى من الإنصاف أوضح آراء البصرة والكوفة في تقديم خبرها المنصوب؛ فذهب الكوفيّون إلى أنّه

---

[1] البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، مرجع سابق، 4/10.

[2] البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، مرجع سابق، 4/10.

[3] الثعالبي، أبو منصور (429هـ)، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 573/2–574.

[4] الشاهد مجهول القائل، انظر الشاهد في: السيوطي، جلال الدين (911هـ)، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط. ت، 111/1، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب، مرجع سابق، 140/4، ومحمد محمد شراب، شرح الشواهد الشعرية، مرجع سابق، 171/2.

[5] ابن يعيش، شرح المفصّل، مرجع سابق، 116/2، وانظر: الشيباني، بلسم عبد الرسول، علي بن عيسى الربعي و آراؤه النحوية، مرجع سابق، ص42–43.

لا يجوز وإليه ذهب المبرّد من البصريين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم الخبر المنصوب، وهو رأي الربعيّ؛ فهو بصريّ فيما ذهب إليه. وفي بيت النّابغة الجعديّ الذي ذكرته، وهو[1]:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوْفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا .....البيت

وقول الآخر:

..... وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا الطَّلِيْقِ

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ودخول حرف الجرّ عليها"[2].

ولقد عرض أبو البركات الأنباري (577هـ) لمسألة (القول في تقديم خبر ليس عليها) في المسألة الثامنة عشرة من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وعرض حجج كلّ من الفريقين (البصريين والكوفيين)، وأجاب عن كلمات البصريين، وأيّد رأي الكوفيين في عدم جواز تقديم الخبر المنصوب بقوله: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيّون"[3].

وقد اختار شيخ المحقّقين ابن مالك (672هـ) رأي الكوفيين في امتناع تقديم خبر ليس عليها، كما نصّ على ذلك محقّق كتاب (الإنصاف)، وأورد عقب ذلك كلام ابن مالك نفسه، قال: "وأنّ الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين، والفراء، وتبعهم ابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبًا"[4].

قلتُ: وكان الربعيّ من ضمن مَن تبع مذهب قدماء البصريين في هذه المسألة أو في سواها. ويتّفق مع الربعيّ في جواز تقديم الخبر المنصوب ودخول حرف الجرّ عليها كلٌّ من الرضيّ الأستراباذي (686هـ)، والبغداديّ (1093هـ)؛ فقد قال الرضيّ الأستراباذي –بعد أن أورد الشاهد الأخير ونصّ على أنّه شاهد للربعيّ–: "دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب (دون المرفوع). وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشريّ امتناع دخولها على خبر ما التميمية، وأجازه الأخفش. وهو الوجه؛ لأنّها تدخل بعد (ما) المكفوفة بإنْ اتّفاقًا، نحو ما إنْ زيد بقائم، قال[5]:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوْ مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بِضَعِيْفٍ قُوَاه

ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر ما المتقدّم، خلافًا للربعيّ، والبيت المذكور شاهد له"[6].

وتحسن بنا الإشارة إلى أنّ هناك رواية أخرى للشاهد (بوانٍ ولا بضعيف قواه) هي: (بواهٍ)[1] بدلًا من بوانٍ، فلقد تعدّدت الروايات في هذا الشاهد الشعري السابق.

---

[1] انظر: ديوانه، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998، ص70، ورواية الديوان هي:

وليس بمعروف لنا أن نردّها صِحاحًا ولا مستنكرًا أن تُعقّرا

[2] الشيباني، بلسم عبد الرسول، علي بن عيسى الربعي و آراؤه النحوية، مرجع سابق، ص44.

[3] الأنباري، أبو البركات (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1998، 160/1–164.

[4] المصدر السابق، 160/1–164، هامش (3).

[5] البيت للشاعر الجاهلي المتنخل الهذلي (مالك بن عويمر)، انظر: شراب، محمد محمد، شرح الشواهد الشعرية، مرجع سابق، 315/3. وعقّب المؤلف عليه بالقول: "والبيت شاهد على أنّ الباء تزاد بعد ما النافية المكفوفة بإن اتفاقًا، وهذا يدل على أنّه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر ما الحجازية".

[6] الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن (686هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 857/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

بينما قال البغدادي (1093هـ) كذلك تعقيبًا على الشاهد السابق: "أقول: من يدفع ذلك يقول: إنّ الباء زيدت في خبر ما التميمية، ولا يذهب أنّ مدخولها مبتدأ. والصحيح أنّها تزاد في خبر ما على اللغتين، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به"[2].

وثالث هذه الشواهد الشعرية جاء فيما يتعلق بالضرورة الشعرية؛ فقد كانت حاضرة –كذلك– في فكر الربعيّ النحويّ؛ فهي ماثلة في تفكيره وتعامله مع القاعدة النحوية، وهو يعطيها حقّها في استناد الحكم النحوي عليها، وتبريره للظاهرة النحوية المحدّدة بجوازها في حالة الضرورة الشعرية، وما عثرنا عليه في هذا السياق –في حدود بحثنا المستفيض واطّلاعنا الموسَّع– مثال واحد أورده أبو حيان الأندلسي في كتابه (تذكرة النحاة) نقلًا عن كتاب الربعيّ نفسه (البديع)، قال الربعيّ:"إنّ في دار الأمير يقوم زيد، فيه ثلاثة أقوال، قال الفراء: (يقوم) في مقام اسم (إنّ)؛ لأنه قد حلّ محلّ الاسم، والتقدير: إنّ في دار الأمير قائما زيدٌ، وقال الكسائي: إنّ مبطلة لا اسم لها؛ لأنّ عملها ضعيف، فإذا فصلت بينها وبين اسمها بطلت، وأجاز: إنّ لي غلام، وقال س: اسم (إنّ) مضمر، والتقدير: إنّه في دار الأمير يقوم زيد، فالهاء كناية عن الحديث والقصة، كأنّه قال: إنّ الحديث والقصة في دار الأمير يقوم زيد، وإنّما يجوز حذف هذه الهاء في الشعر، وأنشده:

كَأَنَّ عَلَى عِرْنِيْنِهِ وَجَبِيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ البَدْرُ "[3].

ما يلاحظ من كلام الربعيّ السابق هو نصّه على جواز حذف هذه الهاء في الشعر دون تقييد ذلك بشرط أو قيد، كشرط توفّر الدليل، أو دلالة الكلام عليه، أو وجود قرينة دالّة على الضمير المحذوف، كما قال العلماء في ذلك، فقد قال الرضيّ الأستراباذي (686هـ): "لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه"[4].

وجاء مطابقًا لكلام الربعيّ الأخير على الضرورة الشعريّة عند ابن عصفور (669هـ): "ومنه: حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسمًا لـ(إنّ) وأخواتها، نحو قوله[5]:

فَلَا تَشْتُمِ المَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ فَإِنَّ بِهِ تَثْأَى الأُمُوْرُ وَتَرْأَبُ

يريد: فإنّه به تثأى الأمور، وقول الآخر:

كَأَنَّ عَلَى عِرْنِيْنِهِ وَجَبِيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ البَدْرُ

يريد: كأنّه على عرنينه"[6].

وأورد ابن عصفور عدة شواهد شعرية على هذه المسألة السابقة، وعقّب بعدها بالقول: "فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام. إلا أن يؤدّي حذفه إلى أن تكون (أنّ) وأخواتها داخلة على فعل، فإنّه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر، لأنّها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال"[1].

---

[1] انظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، مرجع سابق، 264/1.

[2] البغدادي، عبد القادر (1093هـ)، خزانة الأدب، مرجع سابق، 141/4.

[3] الأندلسي، أبو حيان (745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986، ص602. والبيت بلا نسبة في المصدر السابق، وفي: خزانة الأدب، مرجع سابق، 449/10، وقال البغدادي: لم أقف على قائل البيت، ولم أره إلا في كتاب الضرائر، والدرر اللوامع، مرجع سابق، 290/1، وضرائر الشعر، ص178.

[4] الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (686هـ)، شرح الكافية، مرجع سابق، 468/2.

[5] البيت لقراد بن عباد في حماسة أبي تمام، 387/1.

[6] ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (669هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980، ص178.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ورابع هذه الشواهد الشعرية مجهولة القائل وآخرها التي وردت عند الربعيّ هو ما سبقت الإشارة إليه ومناقشته في موضعه –قبلُ– أثناء الحديث عن (كان) الزائدة عند الربعيّ، وذلك في :"وممّا استشهدوا به على وقوع (كان) ملغاة في الكلام لا حكم لها قول الشاعر[2]:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا –كَانُوْا– كِرَامِ

وقالوا: المراد بذلك: وجيران لنا كرام، لا غير، وأنشدنا شيخنا أبو الفتح النّحويّ في مثل ذلك[3]:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى –كَانَ– المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وأنشدنيه الشيخ أبو الحسن علي بن عيسى النحويّ:"عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ الجِيَادِ"[4].

المبحث الثاني: موقف الربعيّ من الاستدلال بالأبيات الشعرية على المسائل اللغوية

لا يتوقّف استشهاد الربعيّ بالشواهد الشعرية على القواعد النحوية، بل يتعدّى ذلك للاحتجاج بها على المسائل اللغوية، وفي هذا دلالة واضحة على مكانة الشاهد الشعري وحضوره البارز في فكر الربعيّ النحويّ أو اللغوي، وسنقسم هذا المبحث إلى مسائل بناء على عصور أصحاب هذه الأبيات الشعرية المحتجّ بها على هذه المسائل اللغوية:

المسألة الأولى: شعر العصر الجاهلي

من ذلك ما أورده تلميذه الشريف الرضيّ (406هـ) في كتابه (المجازات النبويّة) رواية عن شيخه الربعيّ، قال: "وقد جمعوا (اليد) التي هي الجارحة على (أيدٍ) و(أيادٍ) وهو شاذّ فيها، كما جمعوا (اليد) التي هي العطيّة على (أيادٍ) و(أيدٍ) وهو شاذّ فيها. وقد جاء أيضًا في جمعها (يُدِيّ) أنشدنا شيخنا أبو الفتح بن جنّي، وأبو الحسن عليّ بن عيسى الربعيّ –وأظنّه من أبيات الكتاب–[5]:

وَلَنْ أَذْكُرَ النَعْمَانَ إِلَا بِصَالِحٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يُدِيًّا وَأَنْعُمَا"[6].

قلت: ابتداء بالرجوع إلى كتاب سيبويه نتبيّن أنّ هذا البيت ليس من أبيات الكتاب لسيبويه. وإنّ هناك ضبطًا آخر للياء الأولى المضمومة في كلمة (يُدِيّ) هو الفتح (يَدِيّ)، وهذا ما جاء عند ابن يعيش (643هـ) في

---

(1) المصدر السابق، ص179.

(2) البيت للشاعر الفرزدق، انظر: ديوانه، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص597. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 219/9، والسيوطي، شرح شواهد المغني، مرجع سابق، 693/2.

(3) البيت مجهول القائل، وانظره في: الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986، ص252، والشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 227/1، والأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، 244/1، والبغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، 207/9، والمالقي، رصف المباني، مرجع سابق، ص218، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط. 1996، 291/1، وغيرها من المصادر.

(4) الشريف الرضي، محمد بن الحسين (406هـ)، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1986، ص220–221.

(5) البيت للشاعر النابغة الذبياني، انظر: ديوانه، شرح عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996، ص162.

(6) الشريف الرضيّ، محمد بن الحسين (406هـ)، المجازات النبويّة، تحقيق مهدي هوشمند، دار الحديث، ط1، 1422ق/1380ش، ص79–80.

كلامه عن حذف الياء في كلمة (يَد)، وأورد الشاهد الشعري السابق على ذلك الضبط: "فأمّا (يَدٌ) فأصلها (يَدْيٌ) على زنة (فَعْل) ساكنة العين، بلا خلاف.

وممّا يؤكّد كونه (فَعْلًا)، ساكن العين، قولهم في الكثرة: (يَدِيٌّ) على زنة (فعيل)، نحو قوله:

فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يُدِيًّا وَأَنْعُمَا

وهذا النوع، من الجمع، إنّما يكون من (فَعْلٍ) ساكن العين، نحو: عَبْد وعَبِيد، وكَلْب وكَلِيب"[1].

وإذا ما رجعنا إلى معجم (لسان العرب) للتحقّق من مدى ورود هذا الجمع (يُدِيّ) فإنّنا نجد ابن منظور (711هـ) قد نصّ على مجيء ذلك الجمع، وأورد الشاهد الشعري السابق دليلًا على هذا المجيء، قال:"يدي: اليدُ: الكفّ... والجمع أيْدٍ، على ما يغلب في جمع فَعْل في أدنى العدد. الجوهريّ: اليدُ أصلها يَدْيٌ على فَعْل، ساكنة العين، لأنّ جمعها أيْدٍ ويُدِيٌّ، وهذا جمع فَعْل مثل فَلْسٍ وأفْلُسٍ وفُلُوس"[2].

وقال في موضع آخر من معجمه –زائدًا ضبطًا آخر لحرف الياء الأولى في الجمع– حاصرًا مجيء هذا الجمع (يُدِيّ) في النّعمة خاصّة:"... والجمع أيْدٍ، وأيادٍ جمع الجمع، كما تقدّم في العضو، ويُدِيٌّ ويَدِيٌّ في النّعمة خاصّة، قال الأعشى[3]:

فَلَنْ أَذْكُرَ النَعْمَانَ إِلَا بِصَالِحٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يُدِيًّا وَأَنْعُمَا

ويروى: يَدِيًّا... قال ابن برّي: ويَدِيٌّ جمع يدٍ، وهو فعيل مثل كلْب وكَلِيب وعبْد وعبيد"[4].

ومن الاحتجاج على المسائل اللغوية ما أورده –أيضًا تلميذُ– الربعيّ الشريفُ الرضيّ (406هـ) في كتابه (المجازات النبويّة) رواية عن شيخه الربعيّ، قال: "وروى لنا أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي الفارسيّ في كتابه الموسوم بالإيضاح إجازةً، وأنشدناه الشيخان أبو الفتح وأبو الحسن النّحويّان ملافظةً قول الشاعر[5]:

طُلِيْنَ بِكَذْيُوْنٍ وَأَشْعِرْنَ كُرَّةً فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ

والكَذْيُون: عكَرُ الزيت تُطلى به الدروع وتُحمى به في النّار لتذهب أصداؤها وتصفو ألوانها.

وقيل أيضًا إنّ الكَذْيُون اسم من أسماء التراب. والكُرّة: البعر التي يوقد به النار عليها، وقيل: في الغلائل التي ذكرها الشاعر في هذا البيت قولان: فأحدهما أنّها اسم لبطائن وشعارات تُلبَس تحت الدروع، والواحدة: غلالة، وإنّما سُمّيت غلائل لانغلالها بين الدروع والأجساد.

---

[1] ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (643هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1973، ص410–412.

[2] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، تحقيق عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، 489/5.

[3] قلت: البيت ليس للأعشى، وإنّما للشاعر النابغة الذبياني في ديوانه، كما أشرنا إلى ذلك في الصفحة السابقة.

[4] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، مرجع سابق، 15/ 492.

[5] البيت للشاعر النابغة الذبياني، انظر: ابن يسعون، يوسف بن يبقى (542هـ)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد الدعجاني، الجامعة الاسلامية، المينة المنورة، ط1، 2008، /1285.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

والثاني: أنّها المسامير التي تجمع بين رؤوس الحَلق، والواحدة غَلِيلة، وإنّما سمّيت بذلك لأنّها تُغلّ في الدّروع: أي يُستقصى إدخالها فيها فتصير كالأجزاء منها"[1].

ونجد عالمنا الربعيّ يستفسر من شيخه أبي سعيد السيرافي (368هـ) عن الرواية الصحيحة في البيت الشعري؛ ممّا يدلّ على اهتمامه وعنايته بالشعر، وعلى مدى شغف هذا التلميذ بالرواية الدقيقة للبيت الذي يقرؤه أو يسمعه، من ذلك ما رواه تلميذ الربعيّ أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحويّ: "وأخبرنا أستاذنا أبو الحسن علي بن عيسى، قال: كنت أقرأ على شيخنا أبي سعيد كتاب الخيل، وكنت أخاف أن أصحّف كلمة، فيعرّني بها مَن كان يقرأ معي في مجلسه، فقلت: أضافي السّبيبِ من الذّيولِ أو الذّبولِ؟ فقال لي: بل سنكتفي قفْ، وجاءني فأخرج كتابه، فإذا هو: من الذّيولِ، والبيت:

ضَافِي السَّبِيْبِ مِنَ الذّيُوْلِ كَأَنَّهُ مُلْقًى عَلَى حَمَوَاتِهِ بُرْدُ"[2].

قلت: البيت السابق هو للشاعر امرئ القيس، وهو موجود في ديوانه برواية (الذيول) بالياء كما تأكّد منها شيخ الربعيّ[3].

المسألة الثانية: شعر الشعراء المخضرمين والإسلاميين

ومن ذلك أيضًا ما رواه تلميذ الربعيّ أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحويّ (ت بعد 420هـ) عن شيخه قال: "الضَّيْوَنُ: السِّنَّوَرُ، والجمع: الضّياوِن. وأنشدنا أستاذنا، رحمه الله:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلْضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوْفُ الضَّيَافِنُ

ثَرِيْدٌ كَأَنَّ الزَّيْتَ فِي حَجَرَاتِهِ نُجُوْمُ الثّرَيَّا أَوْ عُيُوْنُ الضَّيَاوِنِ

وقال: الضّيفن: الذي يجيء مع الضيف، كأنّه ضيفُ الضّيفِ"[4].

قال ابن منظور (711هـ) في معجمه تحت مادة (ضيف) ما يتوافق مع ما قاله الربعيّ: "والضَّيْفن: الذي يتبع الضّيف، مشتقّ منه عند غير سيبويه، وجعله سيبويه من ضفن وسيأتي ذكره. الجوهريّ: الضَّيْفن الذي يجيء مع الضيف، والنّون زائدة، وهو فَعْلَن وليس بفَيْعَلٍ؛ قال الشاعر:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلْضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوْفُ الضَّيَافِنُ"[5].

وننهي حديثنا عن هذه المسألة الثانية بما أورده ياقوت الحموي (626هـ) عن الربعيّ من هذه الحادثة التالية التي يقدّم لنا فيها الربعيّ قوله وتفسيره لبيتين من أبيات الحماسة، قال ياقوت: "قال علي بن عيسى

---

[1] الشريف الرضي، محمد بن الحسين (406هـ)، المجازات النبويّة أو مجازات الآثار النبويّة، تحقيق مروان العطية، ومحمد الداية، ط1، 1987، ص119–121، وانظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب.

[2] ابن سهيل، أبو الفرج محمد بن عبيد الله (ت بعد 420هـ)، الضاد والظاء، مرجع سابق، ص40–41.

[3] انظر: امرؤ القيس، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط1، 1969، ص234.

[4] ابن سهيل، أبو الفرج محمد بن عبيد الله (ت بعد 420هـ)، الضاد والظاء، مرجع سابق، ص40، وقال المحقق: "ونُسِب الثاني إلى حسان في الحيوان... وهو في ديوانه" 519/1.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 251/9، وانظر كذلك: ابن منظور، لسان العرب مادة (ضفن)، 312/13.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الربعيّ: استدعاني عضُد الدولة وبين يديه الحماسة فوضع يده على باب الأضياف وقال: ما تقول في هذه الأبيات[1]:

وَمُسْتَنْبِحٍ بَاتَ الصَّدَى يَسْتَتِيْهُهُ إِلَى كُلِّ صَوْتٍ وَهُوَ فِي الرَّحْلِ جَانِحُ
فَقُلْتُ لِأَهْلِي: مَا بُغَامُ مَطِيَّةٍ وَسَارٍ أَضَافَتْهُ الكِلَابُ النَّوَابِحُ

فقلت: هذا قول عقبة بن بجير الحارثيّ، ومعناه: أنّ العرب كانت إذا ضّلّت في سفر وصارت بحيث تظنّ أنّها قريبة من حِلّة نبحت لتسمعها الكلاب فتُجيبها، فيعرفون به موضع القوم فيقصدونه ويستضيفون فيضافون. فقال: إنّ قومًا يتشبّهون بالكلاب حتى يضافوا لأدنياء النفوس، فوجمتُ بين يديه وأنا واقف وهو ينظر إليّ، وكان من عاداتنا أنّه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفًا بين يديه حتى يردّ طرفه. قال: ثم فكّر فقال: لا بل إنّ أقوامًا يستنبحون في هذا القفر والمكان الجدب فيستضيفون فيُضافون مع الإقلال والعُدم لقوم كرام، وأمر لي بجائزة فدعوتُ له وانصرفت"[2].

المسألة الثالثة: شعر العصر الأموي

ومن استشهاد الربعيّ بالشواهد الشعرية على المسائل اللغوية أيضًا –من باب جمع هذه الشواهد الشعرية التي استشهد بها الربعيّ، ومن ثمّ دراستها والتعليق عليها– ما رواه تلميذ الربعيّ أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحويّ (ت بعد 420هـ) عن شيخه، قال: "يقال: ضِفْدِع وضَفْدَع، وفيه لغات، ما عدا ضِفْدَع، فإنّه لا يقال، ويقال لما كبر منها: عُلْجُوم، أنشدنا أستاذنا، رحمه الله[3]:

فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّتْ بِسَحْرَةٍ عَلَاجِيْمُ عَيْنُ ابْنَي صُبَاحٍ تُثِيْرُهَا

والعلجوم من كلّ شيء: الغليظ العظيم"[4].

قلت: ما جاء في معجم (لسان العرب) لابن منظور يدلّ دلالة واضحة على إطلاق العلجوم على الضفدع عامّة دون تخصيص (لما كبر منها)، قال: "والعُلجوم: الضفدع عامّة، وقيل: هو الذّكر منها؛ وأنشد ابن برّي لذي الرمّة:

فَمَا انْجَلَى الصُّبْحُ حَتَّى بَيَّنَتْ غَلَلًا بَيْنَ الأَشَاءِ جَرَتْ فِيهِ العَلَاجِيْمُ"[5].

المسألة الرابعة: شعر الشعراء مجهولي القائل

ومن ذلك ما رواه تلميذ الربعيّ –أيضًا– أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحويّ (ت بعد 420هـ) عن شيخه مترحّمًا عليه، قال: "كظّه يكُظّه: إذا أثقله، وأصله الامتلاء من كثرة الأكل. ويقال في مثل: (إذا علته البِطنةُ وأخذته الكِظَّة). وأنشدنا أبو الحسن علي بن عيسى، رحمه الله:

---

[1] للشاعر عتيبة بن بحتر الحارثيّ، انظر: شرح حماسة أبي تمام، للفارسيّ، 241/3.

[2] ياقوت، الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، 83/14–84.

[3] البيت للشاعر ذي الرمة، انظر: ديوانه، مرجع سابق، ص141.

[4] ابن سهيل، أبو الفرج محمد بن عبيد الله (ت بعد 420هـ)، الضاد والظاء، مرجع سابق، ص44.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 491/12.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

أَمُوْتُ مِنَ الضُّرِّ فِي المَكْرُمَاتِ وَغَيْرِي يَمُوْتُ مِنَ الكِظَّهْ
وَدُنْيَا تَلِيْنُ عَلَى الجَاهِلِيْنَ وَهِيَ عَلَى ذِي حِجًى فَظَّهْ
فَتُدْرِكُ جَاهِلَهَا مَا يُرِيْدُ وَتَحْرِمُ حَازِمَهَا حَظَّهْ"[1]

جاء في (لسان العرب) ما يتّفق مع المعنى السابق الذي أورده أبو الفرج رواية عن شيخه، قال ابن منظور تحت مادّة (كظظ): "الكِظّة: البِطنة. كظّه الطعام والشراب يكُظّه كَظًّا إذا ملأه حتى لا يطيق على النّفس، وقد اكتظّ. الليث: يقال كظّه يكظّه كظّة، معناه غمّه من كثرة الأكل"[2].

المبحث الثالث: معالجة الربعيّ لشعر المتنبي معالجة لغويّة

يهدف هذا المبحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي: أستشهد الربعيّ بشعر المتنبي ضمن ما يعرف بعصور الاحتجاج أم أنّه تناول شعر المتنبي من ناحية المعنى ومن جانب اللغة فقط فيما وصلنا من ذلك؟ وما يريد الباحث إثباته هنا هو الأمر الثاني، ألا وهو معالجة الربعيّ لشعر المتنبي معالجة معنويّة لغويّة فقط، بمعنى أنّ أبيات المتنبي هنا ليست شاهدًا، وإنّما هي مثال، وهذا ما يظهر لنا من تناولنا للأبيات التي ستأتي من شعر المتنبي، وسنعالج هذا المبحث من خلال مسائل أربع كما يلي:

المسألة الأولى: تفسير الربعيّ لعبارة محدّدة في أبيات المتنبي

ومن أمثلة ذلك ما قاله ابن الشجري (542هـ) ـ وكثيرًا ما ينقل ابن الشجري عن أعلام النحو واللغة المتقدّمين، ومن هؤلاء المنقول عنهم الربعيّ، فكان ينتصر له مرّة، ويرفض قوله مرّة أخرى: "وقوله[3]:

رَمَانِي خِسَاسُ النَّاسِ مِنْ صَائِبِ اسْتِهِ وَآخَرَ قُطْنٌ مِنْ يَدَيْهِ الجَنَادِلُ

وفسّر عليّ بن عيسى الربعيّ قوله: (صائب استِه) بأنه من ضعفه إذا رمى يصيب استه، فحمله على معنى قوله: وآخرَ قُطنٌ من يديه الجنادلُ"[4].

وتعقّب ابنُ الشجري الربعيَّ في تفسيره السابق لعبارة المتنبي بما يدلّ على رفضه القاطع بل وإفساده لهكذا تفسير، مع إيراد التعليل والسبب لرفضه هذا التفسير السابق من الربعيّ، قال: "وليس هذا القول بشيء؛ لأننا لم نجد في الموصوفين بالضعف مَن يرمي بحجر أو غير حجر مما ترمي به اليد فيصيب استه، وإنما هو مثلٌ ضربه، فذكر تفصيل عائبيه، فقال: عابني أراذل الناس، فمنهم مَن رماني بعيب هو فيه، وهو الأُبْنَةُ، فانقلب قوله عليه، فأصاب استَه بالعيب الذي رماني به، آخر لم يؤثّر كلامه في عرضي؛ لعِيّه وحقارته، فهو كمن يرمي قِرنه بسبائح القطن، أي الذين رموني من هذين الصنفين بهذين الوصفين"[5].

---

[1] ابن سهيل، أبو الفرج محمد بن عبيد الله (ت بعد 420هـ)، الضاد والظاء، مرجع سابق، ص72، قال المحقّق: "لم أقف على الأبيات". قلت: وكذلك أنا لم أعثر عليها فيما رجعت إليه من مصادر كثيرة.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 516/7.

[3] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 214/3.

[4] ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2014، 273/3.

[5] المصدر السابق، 273/3.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

لقد لاحظنا كيف ردّ ابن الشجري وأفسد تفسير الربعيّ السابق لقول المتنبي، وبالمقابل نجد مَن ردّ على ابن الشجري اعتراضه على تفسير الربعيّ، ووصف تفسير ابن الشجري بالضعيف، بل بأضعف الأقوال في تفسير بيت المتنبي السابق، بما يُفهم منه ضمنًا تصويب تفسير الربعيّ والانتصار له، قال محقّق (أمالي ابن الشجري) في مقدّمة تحقيقه: "وقد رأيت أحمد بن علي بن معقل المهلّبي الأزدي المتوفى سنة 644هـ، يردّ على ابن الشجري تفسيره هذا، فيقول، بعد أن ذكر البيت: (وقال شيخ شيخنا الشريف ابن الشجري: إنّما هذا مثل، أي رماني بعيب هو فيه، لأنّه ذو أُبْنة، فكأنّه أراد: أصابني فأصاب استه. وأقول: إنّ هذه الأقوال ضعيفة، وأضعفها قول ابن الشجري: (رماني بعيب هو فيه، أي رماني بالأُبْنة). والمعنى أنّه رماني بسهم من عيب فرُدّ عليه أقبح ردّ، كأنّه يقول: أنا ليس فيّ عيب، فعابني عائبُ نفسه أقبح عيب"[1].

المسألة الثانية: رواية الربعيّ عن المتنبي نفسه

إنّ ما وصلنا من ذلك موضعان، أوّلهما ما قاله ابن الشجري (542هـ) –ناقلًا رواية الربعيّ عن المتنبيّ في توجيهٍ لمسألة محدّدة–: "وقوله[2]:

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيْهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقِي وَمَا أَحَدٌ مِثْلِي

وقد قيل في ذلك أقوال: يتوجّه فيه سؤال عن (ما) من قوله: (تشبيهي بما) وليست (ما) من أدوات التشبيه.

وقد قيل في ذلك أقوال، أحدها: ما حكاه أبو الفتح عن المتنبي، أنه كان إذا سئل عن ذلك أجاب بأنّ (ما) سبب التشبيه؛ لأنّ القائل إذا قال: ما الذي يشبه هذا؟ قال المجيب: كأنّه الأسد، أو كأنّه الأرقم، أو نحو ذلك، فأتى المتنبي بحرف التشبيه الذي هو (كأنّ) وبلفظ الحرف الذي كان سؤالا عن التشبيه، فأجيب عنه بكأنّ. فذكر السبب والمسبَّب جميعا.

والثاني: ما حكاه القاضي أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني، صاحب كتاب (الوساطة بين المختصمين في شعر المتنبي) عن المتنبي أيضا، قال: سئل عن معنى قوله: (بما وكأنّه) قال: أردتُ: لا تقل ما هو إلا كذا، وكأنه كذا؛ لأنه ليس فوقي أحدٌ ولا مثلي فتشبّهني به، وقال هذا الراوي مقويًّا لهذا الوجه: إذا قلتَ: ما هو إلا الأسد، وإلا كالأسد، فقد أتيت بـ(ما) لتحقيق التشبيه... فليس ينكر أن يُنسب التشبيه إلى (ما) إذا كان لها هذا الأثر.

والثالث: ما رواه الربعيّ عن المتنبي أيضا، قال: سئل عن قوله: (بما وكأنّه) فقال: أردت: ما أشبه فلانا بفلان، وكأنّه فلانٌ.

فهذه ثلاثة أقوال مختلفة، كما ترى، ولا يمتنع أن يجيب المسؤول بأجوبة مختلفة في أوقات متغايرة.

والرابع: قول أبي علي بن فُورَّجة، قال: هذه (ما) التي تصحب (كأنّ) إذا قلت: كأنما زيدٌ الأسدُ، وإليه ذهب أبو زكريا، قال: أمِطْ عنك تشبيهي بأن تقول: كأنه الأسد، وكأنما هو الليث. وهذا القول أردأ الأقوال وأبعدها

---

[1] المصدر السابق، 147/1.

[2] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

من الصواب... فهي فيما رواه أبو الفتح استفهامية، وفيما رواه عليّ بن عبد العزيز الجرجاني نافية، وفيما رواه الربعيّ تعجبيّة. والكافة إنما تدخل لتكفّ عن العمل، لا لمعنى تُحدثه، فهي بمنزلة (ما) الزائدة"[1].

قلت: يرى الباحث أنّ قيمة هذا التوجيه تكمن في أنّه رواية الربعيّ نفسه عن المتنبيّ نفسه؛ فتعدّ بناءً على ذلك أقرب التوجيهات إلى الصحّة وإلى مراد المتنبي وقصده من قوله في البيت السابق.

وثاني الموضعين ما قاله ابن الشجري (542هـ) –ناقلًا تفسير الربعيّ لعبارة في البيت الشعريّ، ومؤيّدًا لتفسيره هذا، وحاكمًا عليه بالصحّة–: "وقوله في أبي عليّ هارون بن عبد العزيز الأوارجيّ الكاتب[2]:

لَا تَكْثُرُ الأَمْوَاتُ كَثْرَةَ قِلَّةٍ إِلَا إِذَا شَقِيَتْ بِكَ الأَحْيَاءُ

أراد بقوله (كثرةَ قلّةٍ) كثرة يقلّ لها الأحياء. قدّر أبو الفتح مضافا محذوفا من قوله: (بك) قال: أراد شقِيت بفقدك...

وأقول: إن الصحيح قول أبي الفتح، إنه أراد: شقِيت بفقدك، وبهذا فسّره علي بن عيسى الربعيّ. قال: ذهب إلى أنه نعمة على الأحياء، وفقده شقاء لهم...

وقد صرّح بهذا المعنى ما رواه الربعيّ عن المتنبي، أنه قال: قال لي أبو عمر السُّلمي: عدتُ أبا علي الأوارجيّ في علّته التي مات فيها بمصر، فاستنشدني:

لَا تَكْثُرُ الأَمْوَاتُ كَثْرَةَ قِلَّةٍ ..... البيت

فأنشدته، فجعل يستعيده ويبكي حتى مات، فإذا كان المتنبي قد حكى هذا، فهل يجوز أن يكون المعنى إلا على ما قدّره أبو الفتح؟"[3].

المسألة الثالثة: ذكر الروايات المتعدّدة الواردة في البيت

من ذلك ما قاله ابن الشجري (542هـ) –يذكر رواية الربعيّ لبيت شعري للمتنبي، ويذكر كذلك تجويد الربعيّ لرواية الرفع في ذلك البيت، وذكره الرواية الأخرى (النّصب) لمجرّد المعرفة بها ليس أكثر، ونجد ابن الشجريّ قد عقّب –بعد كل هذا– بأنّ الوجه الذي ذهب إليه الربعيّ في النصب هو قول لا تصحبه الفائدة–: "تعريب قول المتنبي:

كَفَى ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ وَدَهْرٌ لِأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ[4]

وقد روي في (دهر) الرفع والنصب، فالرفع رواية ابن جني والربعيّ، والنصب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعرّي...

وحمل الربعي نصب (دهر) على أنه معطوف على اسم إنّ، وأهل خبر عنه، أي كفى ثعلا فخرا أنك منهم، وأنّ دهرا أهلٌ لأن أمسيت من أهله، وهذا القول بعيد من حصول الفائدة، ثم قال: "والرفع أجود، على: وليفخر دهرٌ، وهو روايتي، والنصب رواية شامية، ذكرتها لتُعرف...

---

[1] ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق، 227/3–229.

[2] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، 106/1.

[3] ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق، 217/3.

[4] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، 224/3.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

والأوجه المذكورة عمّن عزوتها إليهم ليس فيها وجهٌ خال من حذف، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربعيّ في النصب، وهو قول لا تصحبه الفائدة، فأبو الفتح والربعيّ قدّرا فعلا لرفع (دهر) والمعرّي قدّر مبتدأ لرفع (أهل) وقدّر المعرّي أيضا لنصب دهر ما حكيت لك لفظه الشاقّ"[1].

وعقّب ابن هشام (761هـ) على تقدير الربعيّ السابق بنفي فائدة المعنى عن تقديره، قال: "وزعم الربعيّ أن النصب بالعطف على اسم أنّ، وأنّ أهل عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره"[2].

ويلحظ القارىء النقاء ابن الشجري وابن هشام –وإن كان ابن الشجري أسبق في هذا على ابن هشام– في الحكم على رواية النّصب في البيت (النّصب بالعطف على اسم إنّ) بأنّه قول بعيد عن حصول الفائدة، والتي تساوي (ولا معنى للبيت على هذا التقدير)، ولا غرابة في هذا فإنّ المعنى هو فرع الإعراب، وأنّ النحو فرع المعنى، إنّ فهم معنى الجملة يقدّم لنا الإعراب الصحيح كما يقول علماء العربية[3] .

ومن تعدّد الروايات كذلك ما قاله ابن الشجري (542هـ) أيضًا في تأويل روايتين في الإعراب لبيت المتنبي، والحكم على كلا التأويلين بالصحّة، وأحد هذين التأويلين للربعيّ بالتّأكيد، وإليك نصّ كلامه: "فأما قول المتنبي[4]:

بِحُبِّ قَاتِلَتِي وَالشَّيْبِ تَغْذِيَتِي هَوَايَ طِفْلًا وَشَيْبِي بَالِغَ الحُلُمِ

فيحتمل موضع (هوايَ وشيبي) الرفع والجرّ، فالرفع على أن يكونا مبتدأين، وطفلًا وبالغَ الحلم حالان سدّا مسدّ الخبرين، على ما قرّرته في قولك: ضربي زيدًا جالسًا، فالتقدير: هوايَ إذ كنتُ طفلًا، وشيبي إذ كنتُ بالغ الحلم، والجرّ على أن تبدلهما من الحبّ والشيب، وحَسُن إبدال الهوى من الحبّ إذ كان بمعناه، والعامل في الحالين على هذا القول المصدران اللذان هما هوايَ وشيبي، فالتقدير: تغذيتي بحبّ قاتلتي، وبالشيب بأن هويتُ طفلًا، وبأن شبتُ بالغَ الحُلُم. والقول الأول قول عثمان بن جني، والثاني قول الربعي، وكلاهما سديد"[5].

نجد ابن الشجريّ –كما تقدّم– يورد القولين في موضع (هوايَ وشيبي) في بيت المتنبي السابق، ثم يذكر تأويل هذين القولين، ثم ينسبهما بعد ذلك لأصحابهما، ثم يحكم عليهما بالسّداد، بناءً على أنّهما قولان –هاهنا– تصحبهما الفائدة، والمعنى متحقّق للبيت على تقدير كلّ من ابن جنّي والربعيّ.

المسألة الرابعة: ذكر الوجوه المختلفة للمسألة في البيت

وما وقفنا عليه من ذلك موضع واحد نصّ عليه ابن الشجري (542هـ) –عندما ذكر قول الربعيّ في وجوه المدح في بيت شهير للمتنبي–: "قول أبي الطيب[6]:

---

[1] ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق، 311/1.

[2] الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1992، 124/1–125.

[3] انظر على سبيل المثال: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن علي (626هـ)، مفاتيح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص251، قال: "ثم إذا أتقنت أيضًا أنّ كل واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو".

[4] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، 114/4.

[5] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق، 17/3.

[6] البيت للمتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، 280/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

قال علي بن عيسى الربعيّ: المدح في هذا البيت من وجوه، أحدها: أنه وصفه بنهب النفوس دون الأموال.

والثاني: أنّه كثّر قتلاه، بحيث لو ورث أعمارهم خلد في الدنيا.

والثالث: أنه جعل خلوده صلاحا لأهل الدنيا بقوله: لهنّئت الدنيا بأنك خالدُ.

والرابع: أن جميع مقتوليه لم يكن ظالما في قتلهم؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها، فهم مسرورون ببقائه، فلذلك قال: لهنّئت الدنيا بأنك خالدُ. أي هُنِّيء أهلُ الدنيا"[1].

الخاتمة

لقد وجدنا الربعيّ يستشهد بشعر الشعراء الجاهليين أمثال امرئ القيس، والمغلّس بن لقيط، والنابغة الذبيانيّ أكثر من مرّة. وبشعر الشعراء المخضرمين كعمرو بن أحمر الباهليّ، وسحيم عبد بني الحسحاس. وكذلك يحتجّ بشعر شعراء عصر الإسلام والعصر الأمويّ كعمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق في أكثر من مرّة، والأحوص الأنصاري، وذي الرمّة، والعرجيّ.

ونرى في استشهادات الربعيّ على المسائل النحوية شواهد مجهولة القائل وغير منسوبة لأحد من الشعراء، كما أشار إلى مجهوليّة قائلها غير واحد من أصحاب المصنّفات في الشواهد وغيرها.

وقد يحتجّ الربعيّ بالشاهد الشعري لتأييد موقفه ابتداءً في المسألة أو الرأي الذي يتبنّاه، وقد يأتي بالشاهد الشعري كي يرجّح من خلاله الرأي الأقوى على رأي آخر دونه في القوّة والحجّة، وللمعنى الحضور الأبرز عند الربعيّ عند الاستدلال بالشاهد، والمعنى هو المتّكأ الذي يستند إليه عالمنا الربعيّ في تأويله لقضية معيّنة في الشاهد الشعري، وربّما خالف الربعيّ شيخه أبا علي الفارسيّ مستندًا إلى شاهد شعري هو عدّته في هذا المخالفة، ونلقى الربعيّ يختار إعرابًا معيَّنًا في الشاهد الشعريّ، وينفي صحّة الإعراب الآخر، معلِّلًا تعليلًا نحويًّا لاختياره ذلك الإعراب.

ونجد الربعيّ –في موقف آخر– يتوسّط بين آراء العلماء شيوخه في تعامله مع أكثر من رواية في الشاهد نفسه، وربّما خالف الربعيّ الرواية المعروفة في الشاهد الشعري ،وإن عدّ بعضهم رواية الربعيّ هي الأقرب والأولى بالصواب. ولا يغيب عن الربعيّ احتجاجه على المسائل اللغوية بالأبيات الشعرية، وكان من عنايتنا بهذه المسألة جمع هذه الأبيات المتعلّقة بالقضايا اللغوية وحصرها ودراستها تفصيليًّا، وكان من اهتمام الربعيّ بالشواهد الشعرية استفساره عن الرواية الصحيحة في الشاهد عن أحد شيوخه، ولا نغفل إسهامات الربعيّ في شرح شعر المتنبي، سواء شرح المعاني أو إيضاح مسائل نحويّة في أبيات شعره، وقد روى الربعيّ عن المتنبي نفسه التفسير الصحيح لبعض شعره.

المصادر والمراجع

[1] ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق، 137/3، وانظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، 280/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- الأحوص، عبد الله الأنصاري: ديوان الأحوص، تحقيق عادل سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2. 1990م.
- الأستراباذي، رضي الدين (686هـ):
  - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط). (د.ت).
  - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، ط1، 1996م.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (900هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، 1998م.
- الأنباري، أبو البركات (577هـ):
  - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1998م.
  - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.
- الأندلسي، أبو حيان (745هـ):
  - تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
  - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2011م.
- الأنصاري، ابن هشام (761هـ): تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.
- الأوسي، عباس: الدرس النحوي في الموصل، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق، 2003م.
- الباهلي، عمرو بن أحمر: الديوان، تحقيق حسين عطوان، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 47، الجزء الثاني، 1972م.
- البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسديّ (456هـ)، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 1984م.
- البغدادي، خطيب أبو بكر أحمد بن علي (463هـ): تاريخ بغداد، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1984م.
- بني الحسحاس، سحيم عبد، الديوان، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1950م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- التميمي، جرير بن عطية: ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، د.ط. 1986م.
- الثعالبي، أبو منصور (429هـ)، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- الحريري، محمد: انفرادات الربعي الجليّة في بعض الآراء النحوية، مجلة الحجاز العالمية، العدد السابع، مايو 2014م.
- الحموي، ياقوت (626هـ)، معجم الأدباء، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م.
- دقّة، محمد علي: ديوان بني أسد أشعار الجاهلين والمخضرمين، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.
- ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (569هـ): الغرّة في شرح اللمع، تحقيق فريد السّليم، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2011م.
- الذبياني، النابغة: الديوان، شرح عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م.
- ذو الرّمة، غيلان بن عقبة: ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 1995م.
- أبو ربيعة، عمر: الديوان، تحقيق محمد خفاجي، وعبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، (د. ط. ت).
- الرضي، محمد بن الحسين الشريف (406هـ): حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، بيروت، ط1. 1986م.
- ابن رواحة، عبد الله: الديوان، دراسة وليد قصاب، دار العلوم، ط1، 1981م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن علي (626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- ابن سهيل، أبو الفرج محمد بن عبيد الله (ت بعد 420هـ): الضاد والظاء، دار البشائر، دمشق، ط1، 2004م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت).
- السيوطي، جلال الدين (911هـ)، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ط. ت).
- شاكر، محمود محمد: كتاب المتنبي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1987م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ): أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2014م.
- شراب، محمد محمد: شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007م.
- الشريف الرضي، محمد بن الحسين (406هـ):
  - المجازات النبويّة أو مجازات الآثار النبويّة، تحقيق مروان العطية، ومحمد الداية، ط1، 1987م.
  - المجازات النبويّة، تحقيق مهدي هوشمند، دار الحديث، ط1، 1422ق/ 1380ش.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ): الدّرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
- الشيباني، بلسم عبد الرسول: علي بن عيسى الربعي وآراؤه النحوية، دار الفراهيدي، بغداد، ط1، 2010م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (764هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2000م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (669هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- ابن عقيل، عبد الله: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.)، 1996م.
- الفارسي، أبو القاسم زيد بن علي (467هـ)، شرح كتاب الحماسة، تحقيق محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط1، 2017م.
- الفرزدق، أبو فراس همام: الديوان، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
- الكندي، امرؤ القيس بن حجر: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط1، 1969م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق، ط1، 1982م.
- المالكي، محمد بن علي المكي (من علماء القرن الرابع الهجري): فرائد النحو الوسيمة شرح الدرّة اليتيمة، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (702هـ): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 2002م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، تحقيق عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- ابن هشام، جمال الدين (761هـ): مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط، 1992م.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ): التفسير البسيط، تحقيق محمد الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ.
- ابن يسعون، يوسف بن يبقى (542هـ): المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد الدعجاني، الجامعة الاسلامية، المينة المنورة، ط، 2008م.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (643هـ):
  - شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1973م.
  - شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط). (د.ت).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- اليماني، عبد الباقي (743هـ): إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبد المجيد ذياب، شركة الطباعة العربية السعودية، ط1، 1986م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024